

الوسيط في المذهب

أما المرض فلا يوجب الحجر عن الإقرار في حق الأجنب بالإجماع و في حق الوارث قال الشافعي رضي الله عنه من أجاز إقرار الوارث أجازته و من أبى رده .
فمن الأصحاب من قال هذا ترديد قول من الشافعي رضي الله عنه في المسألة قولان .
و منهم من قطع بالصحة و هو الصحيح خلافا لأبي حنيفة لأنه لا مأخذ للرد إلا التهمة و حالة المرض حاله انتفاء التهم كيف ولو تبنى و لدا و حرم به ابن عمه المكاشح لقبيل و كلام الشافعي رضي الله عنه محمول على حكاية مذهب الغير .
ثم إن قلنا إنه مردود فلو أقر لأخيه وله ابن ثم مات و لا ابن له أو أقر ولا ابن له ثم ولد له ابن فالاعتبار بحال الإقرار أو بحال الموت فيه خلاف مشهور